الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعـــــة أدرار -أحمد درايعية-

بالاشتراك مع

المحكمـــــة العليـــــا

ومجلس قضاء أدرار

ينظمـــون ملتقى وطنيا حول:

ضمانات الاستثمار في الجنوب الجزائري

الحصيلة والآفاق

يوم 30 أفريل 2025

بقاعة المحاضرات الكبرى

ديباجـــــة

سعت الجزائر في الآونة الأخيرة إلى سنّ منظومة قانونية ترافق الرؤية الاقتصادية الهادفة إلى تحقيق الإنعاش الاقتصادي للتخلص من التبعية لعائدات المحروقات، في إطار توزيع الاقتصاد وتدعيم وتحسين تنافسيته وقدرته على التصدير. وهو ما تطلب إعادة النظر في الإطار التشريعي للاستثمار، سواء المحلي منه أو الأجنبي، وفقا لقواعد مستحدثة تتماشى مع واقع الاقتصاد العالمي، وترتكز على مقاربة براغماتية، بهدف تطوير النشاطات ذات الأولوية والقيمة المضافة، وضمان تنمية إقليمية مستدامة ومتوازنة واستحداث مناصب شغل دائمة مع استغلال الكفاءات البشرية التي تزخر بها البلاد، بما يضمن نقل التكنولوجيا وترسيخ اقتصاد المعرفة.

وقد كرّس المشرع الجزائري هذه التوجهات الحديثة للاستثمار بموجب القانون رقم 22-18 المؤرخ في 28 يوليو 2022، المتعلق بالاستثمار.

وقد أولى هذا القانون أهمية خاصة لتشجيع الاستثمار في الهضاب العليا، الجنوب والجنوب الكبير، من خلال ربطه بنظام تحفيزي خاص، وهو "النظام التحفيزي للمناطق".

ومن المعلوم أن الجنوب ينفرد بخصائص جغرافية مناسبة، منها مساحات صالحة للزراعة تقارب ثلاثة ملايين هكتار، فضلا عن مخزون معتبر من المياه الجوفية، مما يحتّم التوجه نحو الاستثمار في الزراعة، كبديل عن الشمال لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتعزيز الأمن الغذائي، خصوصا في المحاصيل الاستراتيجية. ويضاف إلى ذلك ملاءمة الجنوب للاستثمار في الطاقات الجديدة والمتجددة بحكم توفره على مخزون هائل من الطاقة الشمسية، كما لا يمكن تجاهل الاستثمار في بقية المجالات المتميزة مثل السياحة والخدمات وغيرهما.

وقد حرص المشرّع في القانون الجديد على تكريس مبادئ قانونية أساسية في مجال الاستثمار من أجل تعزيز تنافسية موقف البلاد ضمن الوجهات الاستثمارية المفضلة على مستوى العالم، ومن هذه المبادئ: حرية الاستثمار والمبادرة، الأمن القانوني والشفافية،...

كما حرص على إقرار جملة من الضمانات بتقرير حق المستثمر في الاستفادة من الأنظمة التحفيزية المتنوعة، سواء فيما يتعلق بالوعاء العقاري، الإعفاء من إجراءات التجارة الخارجية، التوطين البنكي، ضمان تحويل رأس المال، حماية الملكية الفكرية وتلافي تسخير الاستثمار المنجز.

هذا، وككل نشاط إنساني، فإن أنشطة الاستثمار قد تنشأ عنها منازعات، لذلك بادر المشرع بالنص على اختصاص الجهات القضائية الجزائرية بنظرها، ما لم توجد اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف صادقت عليها الجزائر، تتناول أحكامها الآليات البديلة مثل المصالحة، الوساطة والتحكيم.

وبعد مرور قرابة الثلاثة سنوات من صدور قانون الاستثمار ودخوله حيز التطبيق، فإن التساؤل يثور حول حصيلة الاستثمارات التي استفاد منها الجنوب الجزائري لغاية اليوم، فضلا عن طرح النقاش حول إيجابيات القانون الحالي للاستثمار وكذا الإشكاليات الميدانية الناجمة عن تطبيقه، في محاولة نقدية تقييمية من طرف كل الجهات المختلفة المعنية بتطبيقه.

ونظرا لما سبق عرضه، ارتأت جامعة أدرار بالتعاون مع المحكمة العليا ومجلس قضاء أدرار، عقد ملتقى وطني يتناول موضوعه فرص ومجالات الاستثمار في الجنوب الجزائري، والضمانات القانونية المقررة في هذا الصدد، فضلا عن الآليات المتاحة لحل المنازعات الاستثمارية المحتملة.

أهداف الملتقى

يهدف هذا الملتقى إلى:

1-تسليط الضوء على مستجدات قانون الاستثمار.

1-إبراز الفرص الاستثمارية الاستراتيجية لولايات الهضاب والجنوب.

2-تحديد الأنظمة التحفيزية للمناطق وبيان دورها في التنمية الاقتصادية.

3-تقييم تطبيق قانون الاستثمار .

محاور الملتقى

المحور الأول: فرص ومجالات الاستثمار في الهضاب العليا، الجنوب والجنوب الكبير

1- فرص الاستثمار ومجالاته (قطاع الزراعة، قطاع الطاقات المتجددة، قطاع السياحة، الخدمات الأخرى).

2-الحصيلة الاقتصادية لعامين من تطبيق قانون الاستثمار الجديد.

المحور الثاني: الضمانات المقررة في القانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار

1-مبادئ الاستثمار وشروطه.

2-الأنظمة التحفيزية للاستثمار في الجنوب.

المحور الثالث: الآليات المختلفة لحلّ المنازعات المتعلقة بالاستثمار

1-اختصاص الجهات القضائية.

2-الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالاستثمار.

3-الآليات البديلة لفضّ منازعات الاستثمار: التحكيم، الوساطة، المصالحة.

هيئات الملتقى

الرئاسة الشرفية للملتقى الوطني

الرئيس الأول للمحكمة العليا: السيد ماموني الطاهر

مديـــــر جامعـــــة أدرار: أ.د/بن عمر محمد الأمين

رئيس مجلس قضاء أدرار: السيد خليفي عبد الوافي

اللجنة العلمية

رئيس اللجنة العلمية: أ.د/يامه براهيم

أ.د/مهداوي عبد القادر

أ.د/حمليل صالح

أ.د/وناس يحيى

أ.د/بوكميش لعلى

أ.د/رحموني محمد

أ.د/غيتاوي عبد القادر

أ.د/مسعودي يوسف

أ.د/بن زيطة عبد الهادي

أ.د/بن الطيبي مبارك

أ.د/بن عومر محمد الصالح

أ.د/بن عبد الفتاح دحمان

أ.د/صديقي أحمد

أ.د/قالون جيلالي

أ.د/يوسفات علي

أ.د/بلال بوجمعة

أ.د/بن الدين امحمد

أ.د/عياد ليلى

أ.د/بوشرى عبد الغني

أ.د/حاج قويدر عبد الهادي

أ.د/فودو محمد

اللجنة التنظيمية

رئيس اللجنة التنظيمية: د/ولد باحمو سمير

أ.د/مجاهد سيد احمد

أ.د/فودو محمد

د/بن العارية محمد

د/طلحاوي فاطمة الزهراء

د/بورزاق آسية

د/ساولي تاسعديت

شروط المشاركة

-تعد المداخلة وفق الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها.

-تكون المداخلة أصيلة لم يسبق نشرها أو المشاركة بها في تظاهرة علمية سابقة، ومتعلقة بأحد محاور الملتقى.

-تحرر المداخلات بمحرر النصوص word، نوع الخط: Simplified Arabic، حجم: 14 للمتن و11 للهوامش، تباعد الأسطر: 1,15 للمداخلات باللغة العربية، ونوع الخط: Times New Roman، حجم: 12 للمتن و10 للهوامش للمداخلات باللغات الأجنبية.

-يتراوح عدد صفحات المداخلة من 10 إلى 20 صفحة كحد أقصى.

-لا تقبل المداخلات المشتركة، باستثناء طلبة الدكتوراه مع مؤطريهم.

-تخضع جميع المداخلات للتقييم من طرف اللجنة العلمية للملتقى.

*** آخر أجل لاستقبال النص الكامل للمداخلات**

هو 12 أفريل 2025

ترسل المداخلات عبر البريد الإلكتروني التالي:

seminaire.droit@univ-adrar.edu.dz

بطاقــة المشاركـــة

الاسم واللقب: .....

الرتبة أو الصفة: .....

مؤسسة الانتماء: .....

الهاتف: .....

البريد الإلكتروني: .....

عنوان المداخلة: .....

.....

المحور: .....

الملخص:..... ....

.....

.....